

طبيعة أو مفهوم المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي شركات أعمال قد تكون خاصة أو عامة تتكون أصولها بصفة أساسية من الأصول المالية (الاسهم والسندات والقروض) وتهدف الى تحقيق عدد من الاهداف (ربحية أو اجتماعية)

تختلف المؤسسات المالية عن المؤسسات
الآخرى في أنها تتعامل في الأصول المالية
وليس السلع الحقيقية

أنواع المؤسسات المالية :

- 1- مؤسسات الوساطة المالية

- 2- المؤسسات شبه المالية

1- مؤسسات الوساطة المالية

هى تلك المؤسسات التي تتعامل في الاصول والاوراق المالية الخاصة ب أو التي تصدرها وحدات الادخار .
تنقسم مؤسسات الوساطة المالية الى ثلاث مجموعات:

- 1- مؤسسات الوساطة المالية الودائية : وهي التي تقوم بقبول الودائع ثم إعادة استثمارها مثل البنوك
- 2- مؤسسات الوساطة المالية التعاقدية : وهي التي يقوم نشاطها على ابرام العقود بينها وبين المستثمرين مثل شركات التأمين
- 3- مؤسسات الوساطة المالية الادارية : وهي التي يكون نشاطها في إدارة صناديق الاستثمار مثل شركات الاستثمار

2- المؤسسات شبه المالية :

هي تلك المؤسسات التي يقتصر دورها أما على العمل كوسيط بين مشتري وبائعي الأوراق المالية كسماسرة الأوراق المالية أو على شراء الأوراق المالية وإعادة بيعها مستقبلا كتجار الأوراق المالية وبنوك الاستثمار

المؤسسات المالية

المؤسسات شبه المالية

مؤسسات الوساطة المالية

بنوك الاستثمار
سماسرة وتجار
الاوراق المالية

ادارية

تعاقدية

ودائعية

شركات الاستثمار

شركات التأمين

البنوك التجارية
بنوك الادخار
, بنوك التسليف

المؤسسات المالية والنظام المالي :

إن الدور الأساسي الذي يلعبه النظام المالي في الاقتصاد هو تحويل مدخرات بعض الافراد والمنشات الى استثمار بواسطة الاخرين.

المؤسسات المالية هي الوسيلة التي عبرها يتم تحويل الفائض النقدي غير المستغل لدى وحدات الادخار الى وحدات العجز المالي .

* المؤسسات المالية تساعد على التوزيع الكفؤ للموارد مما يساهم ذلك في زيادة الانتاجية ورفع مستوى معيشة الفرد

اساليب تحريك الاموال داخل النظام المالي:

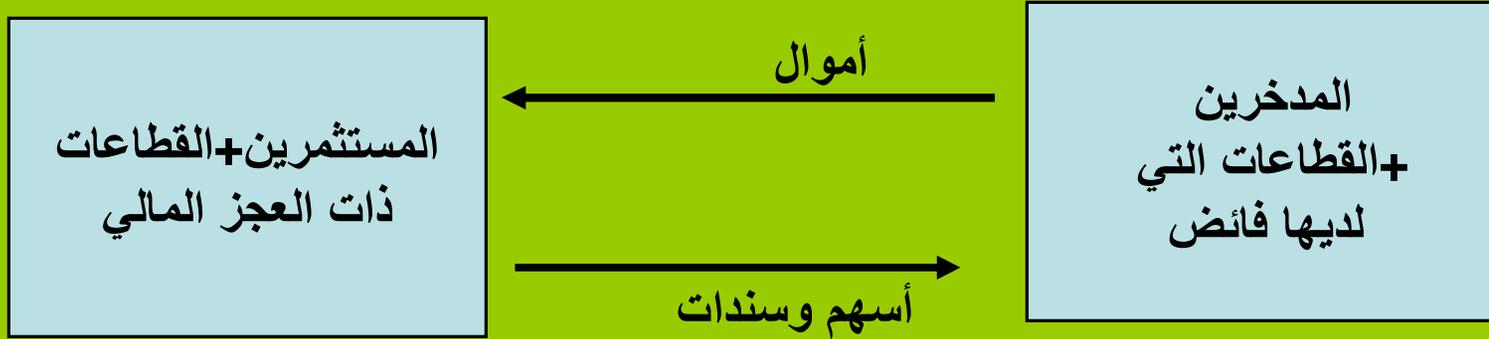
يتم تحريك الاموال من الذين لديهم فائض (وحدات الادخار) الى الذين هم في حوجة الى هذه الامول (وحدات العجز المالي) بثلاثة طرق:

• 1- التمويل المباشر : فيه يتم الاتصال المباشر بين المقرض والمقترض حيث يقوم مستخدم الاموال (المقترض) بإعطاء صاحب الاموال (المقرض) أصولاً مالية قد تكون اسهما او سندات

• 2- التمويل شبه المباشر : فيه يتم اللقاء بين ذوي الفأض من الاموال وذوي العجز عن طريق طرف ثالث كسماسرة الاورق المالية وبنك الاستثمار

• 3- التمويل غير المباشر : وفيه تلجأ وحدات الادخار ووحدات العجز المالي إلى الوسطاء الماليين (كالبنوك) لتسهيل عملية الاستثمار والتمويل

التمويل المباشر :



التمويل غير المباشر :



مزايا المؤسسات المالية :

- حشد وتجميع المدخرات الصغيرة
- توزيع المخاطر
- تنشيط سوق الاوراق المالية
- تخفيض تكلفة الاستثمار

البنوك التجارية

- التعريف
- التطور التاريخي
- القوائم المالية للبنوك (المصادر والاستخدامات)
- السمات المميزة للبنوك
- أهداف البنوك وفقا للسمات المميزة لها
- تأثير أهداف البنك في تشكيل السياسات التي تحكم انشطته
- الهدف الذي يجب ان يسعى البنك لتحقيقه
- أهداف الاطراف الاخرى وهدف البنك

البنوك التجارية

البنك التجاري هو نوع من انواع المؤسسات المالية
يتركز نشاطه بشكل اساسي في قبول الودائع ومنح
الائتمان . كما يقوم بخدمات مالية أخرى

التطور التاريخي للبنوك التجارية

- تم انشاء أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا عام 1587
- بنك أمستردام (هولندا) عام 1609 ثم بنك برشلونة
- البنوك الامريكية تم إنشائها في الفترة بين 1781-1791

البنوك السودانية

- أول بنك عمل بالسودان البنك الاهلي المصري عام 1903
- البنك العثماني عام 1949 ثم بنك كريدي لونية عام 1949
- في عام 1957 صدر قانون البنك الزراعي وبدأ نشاطه عام 1959
- في عام 1959 صدر قانون انشاء بنك السودان وباشر عمله عام 1960
- 1960 انشأ البنك التجاري السوداني (اصبح مملوكا لبنك المزارع)

- 1962 البنك الصناعي
- 1967 البنك العقاري
- 1978 بنك فيصل
- 1993 بنك الثروة الحيوانية
- 1994 بنك ايفوري
- 1995 بنك أمدرمان الوطني
- 1998 بنك الاستثمار المالي
- 2003 بنك بيبيلوس افريقيا
- 2005 بنك السلام – البنك السوداني المصري
- 2006 بنك الامارات والسودان – مصرف التنمية

وظائف البنوك التجارية

- قبول الودائع
- منح الائتمان (القروض)
- خصم الاوراق التجارية (الكمبيالات)
- خدمات التجارة الخارجية (فتح الاعتمادات – خطاب الضمان)
- المساهمة في التحكم في عرض النقود بواسطة البنك المركزي
- خدمات مالية أخرى (تحاويل –تحصيل شيكات ----الخ)

مصادر واستخدامات الاموال لدى البنوك التجارية (التقارير المالية)

يوجد نوعين من التقارير المالية لدى البنوك التجارية هما :

- 1-الميزانية العمومية : وتحتوي على (الاصول- الموجودات)
و(الخصوم – المطلوبات) و حقوق الملكية
- 2- قائمة الدخل : وتحتوي على الايرادات والمصروفات

عناصر الميزانية العمومية

- الأصول (الموجودات) وتشمل الآتي :
- 1- الأصول النقدية (تسمى ب النقدية والمستحقات لدى البنوك) وهي – النقدية – الاحتياطي لدى البنك المركزي – الودائع تحت الطلب لدى البنوك الأخرى
- الشيكات تحت التحصيل -----الخ
- 2- الاستثمار في الأوراق المالية (شهامة – صرح ----الخ)
- 3- القروض (تجارية –صناعية ----الخ)
- 4- أصول متنوعة أخرى (المباني – السيارات –الخ)

الخصوم (المطلوبات) وتشمل:

- 1- الودائع بأنواعها المختلفه (جارية -توفير - لاجل)
- الأقتراض سواء من البنك المركزي أو البنوك الاخرى
أو السندات

حقوق الملكية وتشمل :

- الأسهم العادية والممتازة
- الأرباح المحتجزة
- الاحتياطات

البنود خارج الميزانية :

تسمى بالحسابات النظامية : وهي التزامات غير مؤكدة على البنك ولا تدخل في المجموع العام للميزانية ولكن قد تصبح هذه الالتزامات حقيقية اذا ما اضطر البنك لدفعها (مثل قيمة الضمان عندما يفشل العميل في السداد) تظهر هذه الحسابات في جانبي الاصول والخصوم وتكون متساوية في القيمة

عناصر قائمة الدخل :

- 1- الايرادات وتشمل :
 - الفوائد على القروض –الاستثمار في الاوراق المالية
 - ايرادات أخرى (تحاويل –خطاب ضمان ---الخ)
- 2- المصروفات وتشمل :
 - الفوائد المدفوعة على الودائع
 - مصروفات أخرى (مرتبات –صيانة-----الخ)
- 3- صافي الدخل أو الخسارة

السمات المميزة للبنوك التجارية

- 1- الربحية
- 2- السيولة
- 3- الامان

أهداف البنك وفقا للسمات المميزة للبنوك :

- 1- تحقيق أقصى ربحية
- 2- تجنب التعرض لنقص في السيولة
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين

تأثير أهداف البنك على تشكيل السياسات الرئيسية
التي تحكم أنشطة :





مع السلامة.

الودائع وسبل تنميتها

- تعريف الوديعة
- أنواع الودائع
- إستراتيجيات تنمية أو جذب الودائع

تعريف الوديعة المصرفية Bank Deposit

الوديعة هي عبارة عن اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغ من النقود بوسيله من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله . كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة

أنواع الودائع المصرفية

- الودائع الجارية Current Deposits
- وداائع التوفير Saving Deposits
- الودائع لاجل Time Deposits

الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب)

هي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى البنك على ان يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه . لا تدفع فوائد من قبل البنك للودائع الجارية.

الأيداع في الحساب الجاري يتم بعدة طرق منها :

نقدا - شيكات - حوالات- تحصيل كمبيالات - تحصيل مستحقات أخرى

السحب من الحساب الجاري يتم بعدة طرق منها :

نقدا - شيكات - حوالات - سداد بعض الفواتير - سداد حقوق البنك

ودائع التوفير

هي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يدفع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى البنك على ان يكون له الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه . وتدفع فوائد على وداائع التوفير

يتم الايداع بعدة طرق أما السحب فلا يتم الا عبر دفتر تسجل فيه المبالغ المودعه والمسحوبة والفائدة والرصيد

الودائع لأجل

هي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع العميل بموجبه مبلغا من النقود لدى البنك ولايجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائده . ويشترط في هذا النوع من الودائع أن لايقبل المبلغ المودع عن مبلغ معين . الايداع في هذا الحساب يتم بعدة طرق أما السحب فلا يتم الا عبر الدفتر

أستراتيجيات جذب الودائع

- استراتيجية المنافسة السعرية **Price competition**
- استراتيجية المنافسة غير السعرية **Non Price Competition**

استراتيجية المنافسة السعرية

هي الاستراتيجية التي تقوم على مبدأ دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين .

إستراتيجية المنافسة السعرية تعتبر غير مناسبة لجذب الودائع الجارية وذلك لان الودائع الجارية يحرم دفع فوائد عليها .
لماذا يحرم أو يمنع دفع فوائد على الودائع الجارية؟؟

أسباب منع دفع فوائد على الودائع الجارية

- الحد من ارتفاع تكلفة الاموال
- الحد من المنافسة الهدامه بين البنوك
- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض
- الحد من هجرة الاموال من المدن الصغيرة الى الكبيره

إستراتيجية المنافسة السعرية تعتبر غير مناسبة لجذب ودائع التوفير والودائع لاجل وذلك لان معظم الدول تضع قيود على معدل الفائدة الذي يحصل عليه المودعين (حرية البنك في منح الفوائد ليست مطلقة) أيضا تعتبر الاستراتيجية السعرية غير مناسبة لان معظم البنوك غالبا ما تدفع معدلات فوائد متقاربة

استراتيجية المنافسة غير السعرية

هي الاستراتيجية التي تقوم على تقديم خدمات جيدة للمودعين بأسعار تنافسية . ومن الخدمات التي يمكن الاعتماد عليها في جذب الودائع وفقا للمنافسة غير السعرية الاتي:

1- تحصيل مستحقات المودعين

أ- تحصيل الشيكات

ب- التحصيل بوسائل سداد أخرى :

مثل – الحوالة - الكمبيالات والسندات الاذنيه – التحصيلات
المستندية – التحصيل نيابة عن العميل باذن سابق منه كتحويل
الفواتير

استراتيجية المنافسه :

1- مدى السرعة في تحصيل مستحقات العميل

2- نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها البنك

2- سداد المدفوعات نيابة عن العميل

× سداد الشيكات – سداد المطلوبات المستحقة على العميل باذن سابق منه (الفواتير – الايجارات) – سداد المطلوبات وفقا لنظام الايداع المباشر- تسهيلات تقدم للمودع في حالة عدم كفاية الرصيد لسداد مطلوبات العميل (السحب على المكشوف)
الغاء الشيكات التي حررها العميل اذا رغب في ذلك
استراتيجية المنافسة :

- 1- مدى استعداد البنك لقبول فكرة سداد مطلوبات العميل (فواتير)
- 2- مدى استعداد البنك للسماح بتحرير شيكات بدون رصيد
- 3- نسبة المصروفات التي يطلبها البنك مقابل هذه الخدمات

3- استحداث انواع جديدة من الودائع

- شهادات الایداع التي يمكن تداولها
- شهادات الایداع ذات معدل الفائدة المتغير
- شهادات ايداع تجمع ما بين مزايا الودائع الجارية وودائع التوفير (يمكن للمودع تحرير امر سحب قابل للتداول)

استراتيجية المنافسة

كلما نجح البنك في ادخال انواع جديده من الودائع يقبل عليها المودعين

4- سرعة أداء الخدمة

- غرفة المقاصة الالكترونية Automated Clearing House
 - جهاز الصرف Cash Dispenser
 - الصراف الالي (ATM) Automated teller Machine
 - كفاءة العاملين وحسن اختيارهم وتدريبهم
- استراتيجية المنافسة :

- 1- كلما نجح البنك في ادخال الوسائل الحديثة في العمل
- 2- كلما نجح في اختيار العاملين وتدريبهم

5- التيسير على العملاء

إختيار الموقع المناسب – الانتشار المناسب – التسهيل لأصحاب السيارات (مواقف) – اختيار ساعات عمل مناسبة - صالات انتظار مريحة -----الخ
استراتيجية المنافسة :

كلما نجح البنك في اختيار الموقع الملائم وتوسع في انشاء الفروع ووفر سبل الراحة وقدم الخدمات في ساعات عمل مناسبة

6- خدمات تتمثل في تقديم مزايا للمودعين

إعطاء الأولوية للمودعين في الاقراض – اقراض المودعين
بمعدلات منخفضة – تقديم تنازلات في الرصيد المعوض –

توفير بعض السلع للمودعين بأسعار رمزية

استراتيجية المنافسة

كلما اعطى البنك الأولوية للمودعين في الاقراض وكلما
انخفض معدل الفائدة على القروض – كلما توسع البنك في تقديم
مزايا اخرى للمودعين

7- ادارة محفظة الاوراق المالية للعميل

هي عملية قيام البنك ببيع وشراء الاوراق المالية
التي يمتلكها العميل او يرغب في شرائها
استراتيجية المنافسة

8- فتح الاعتمادات واصدار خطاب الضمانات

- الاعتماد هو اتفاق بين البنك والعميل يعطي العميل الحق في الاقتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق
- خطاب الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن العميل الى طرف اخر خلال فترة محدده وذلك في حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته في تاريخ الاسحقاق
- استراتيجية المناقسة :

مع السلامة.

كل عام وانتم بخير

سياسات الاقراض

- ما المقصود بالاستثمار في القروض وما هي انواعها وتصنيفاتها ؟
- السياسات الرئيسية التي تحكم طلبات الاقراض
- كيفية تحليل طلبات الاقراض
- التفاوض مع العميل واتخاذ قرار بشأن القرض
- كيفية متابعة القروض

كيفية تحليل طلبات الاقتراض

- الغرض من القرض
- الحصول على معلومات عن مقدم الطلب
- تحليل البيانات المتاحة

تحليل البيانات المتاحة

يجب تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل حتى يتم اتخاذ القرار السليم بشأن القرض وعند التحليل يجب الاجابة على الاسئلة التالية:

- 1- هل يتعارض طلب الاقتراض مع لوائح وقوانين البنك المركزي أو مع سياسات البنك الخاصة بالاقراض ؟
- 2- ماهو حجم المخاطر المترتبة على إقراض العميل ؟
- 3- هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها ؟
- 4- ماهو حجم العائد المطلوب على القرض ؟

1- قانونية القرض

- يجب التأكد من ان القرض لا يتعارض مع سياسات و قوانين البنك المركزي وسياسات البنك المعني مثال:
- بعض البنوك المركزية تمنع مفتشي البنك المركزي المختصون بفحص حسابات بنك ما بعدم الحصول على قرض من ذلك البنك
- حد اقصى للقروض التي تقدم للعاملين في بنك معين
- منع تقديم قروض تزيد قيمتها عن نسبة مئوية معينة من رأسمال البنك
- حد أقصى للاموال التي توجه في مجالات معينة (مرابحة- التمويل الصغير – مضاربة ----الخ

2- تحديد نوع وطبيعة المخاطر المترتبة على إقراض العميل

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها القروض الى نوعيين من المخاطر:

1- المخاطر الخاصة

2- المخاطر العامة

1- المخاطر الخاصة : Unsystematic Risk

هي تلك المخاطر المرتبطة بنشاط العميل أو بالصناعة التي ينتمي اليها ومن امثلتها :

- ضعف الادارة أو عدم امانتها
 - مشكلات العمال
 - ظهور سلع بديلة
 - الدورات التجارية التي تتعرض لها منتجات المنشأة
- هذه المخاطر أعلاه سوف تؤثر على قدرة العميل في سداد ما عليه من التزامات .

مؤشرات لمعرفة قدرة العميل على السداد:

- مدى التزام العميل في سداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها (من ملف العميل)
- تحليل الائتمان التجاري الذي حصل عليه العميل من الموردين وما إذا كان يستفيد من فترة الخصم أم لا
- استخدام أسلوب التحليل المالي (نسب السيولة – نسب الربحية – نسب المديونية (الاقتراض) – نسب التغطية)

2- المخاطر العامة Systematic Risk

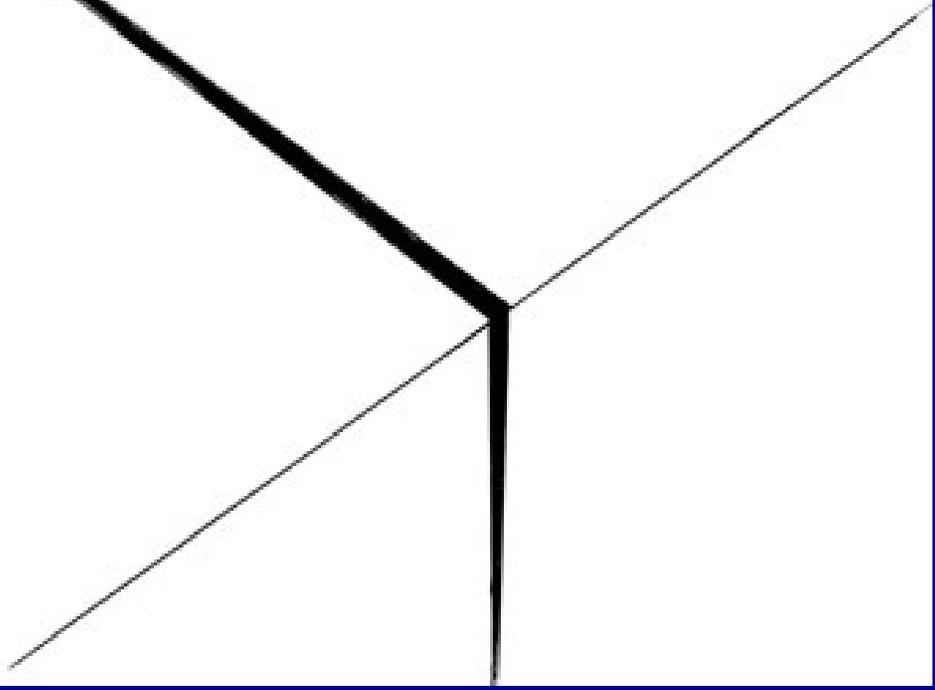
- هي تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضه ومن أمثلتها :
 - مخاطر تغيير اسعار الفائدة
 - مخاطر التضخم
 - مخاطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المنشآت (الكساد)
 - مخاطر السوق (أحداث عالمية أو محلية)

نستعد لرحلة
شددوا الحزام





غصياً عنكم تمشون عالى
إلى اسمته لكم
لا تسيرون ليمين ولا شمال
مفلحون



عجم المشكله

بصيرن الأمل



3- هل يمكن تجنب المخاطر أو التقليل منها ؟
(التحكم في المخاطر)

1- التحكم في المخاطر الخاصه

2- التحكم في المخاطر العامه

التحكم في المخاطر الخاصه :

- اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود على التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة
- تقديم رهونات (أراضي - سلع - أوراق مالية ----الخ)
- توقيع طرف ثالث كضامن للعميل
- الاتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض
- سداد أصل القرض على أقساط شهرية وسداد الفائدة مقدما
- رفض طلب العميل

التحكم في المخاطر العامة

مخاطر ارتفاع سعر الفائدة :

- الاتفاق مع العميل على قروض قصيرة الاجل تجدد سنويا
- الاتفاق مع العميل على سعر فائدة متحرك

مخاطر انخفاض سعر الفائدة :

- محاولة استثمار الجانب الاكبر من موارد البنك في قروض طويلة الاجل

مخاطر التضخم:

- سداد الفائدة مقدما وأصل القرض على اقساط شهرية
- تعويم سعر الفائدة

مخاطر الدورات التجارية ومخاطر السوق :

يمكن التقليل منها باستخدام وسائل التحكم في المخاطر الخاصة
مثل الرهونات وتوقيع طرف ثالث كضمان --- الخ

4- العائد المطلوب

لكي يقبل البنك تقديم قرض للعميل ينبغي أن يكون العائد المتوقع مساويا على الأقل الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في ذلك القرض

العائد الصافي المتوقع = العائد الاجمالي المتوقع – المصروفات المتوقعة

العائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في القرض يساوي :

$$ع = ف + ل \text{ حيث أن :}$$

ع: العائد الذي يطلبه البنك

ف: العائد الذي يمكن ان يحصل عليه البنك اذا استثمر قيمة القرض في استثمار خال من المخاطر (استثمار في اوراق مالمه حكومية قصيرة الاجل)

ل: بدل المخاطره (المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء إقراض العميل)

مع السلامة

التفاوض مع العميل واتخاذ قرار بشأن القرض

التفاوض مع العميل

إذا أكتشف من خلال تحليل طلب إقتراض العميل إمكانية تقديم قرض له يجب التفاوض معه في شأن القرض وعند التفاوض يجب مراعاة الآتي:

- يجب ان تكون هنالك مرونة في التفاوض (إذا إعترض العميل على الرهونات يمكن اقتراح بديل اخر مثل ضمان طرف ثالث أو شرط الاسراع في استرداد مستحقات البنك----الخ

- في مجال التفاوض بخصوص معدل الفائدة يجب أن يراعى الآتي :

1-حرية البنك في تحديد سعر الفائدة ليست مطلقة

2-عامل الرفع المالي (البنك يستطيع ان يحقق عائدا معقولا لملاكه حتى ولو كان العائد على الاستثمار صغير)

3-يمكن ان يخفض البنك معدل الفائدة الاسمي ويحسن معدل الفائدة الفعلي (شرط الرصيد المعوض –ودفع الفائدة مقدما)

اتخاذ قرار بشأن القرض :

وفقا لتحليل بيانات طلب العميل والتفاوض معه فان القرار الذي يتخذ يأخذ الصور التالية:

- 1- قبول تقديم قرض للعميل
- 2- رفض تقديم قرض للعميل (يجب ان يعطى العميل مبرر الرفض)
- 3- الحصول على معلومات إضافية (مع الاخذ في الاعتبار التكلفة والعائد)

كيفية متابعة القروض

يجب متابعة القروض بعد التعاقد عليها وذلك ضمانا لسدادها لذلك يجب انشاء الملفات التالية :

- الملف الاول (يسجل فيه قيمة القرض وتاريخ الاستحقاق والفوائد)
 - الملف الثاني (يسجل فيه قيمة وتاريخ المبالغ المحصلة من العميل)
- يجب مطابقة بيانات الملفين للكشف عن حالات التأخير عن السداد
- أسباب التأخير عن السداد :**

السهو (في هذه الحالة يتم ابرام اتفاق مع العميل يعطي البنك الحق في سحب القيمة من حسابه الجاري أو يمكن ارسال خطاب للعميل قبل تاريخ الاستحقاق)

عدم الرغبة او القدره على السداد

ايضا يجب على البنك ان يراجع بصورة مستمرة قيمة الاصل المرهون

متابعة القروض المتعثرة

القروض المتعثرة هي الناتجة عن عدم الرغبة أو قدره في السداد

- في حالة عدم الرغبة في السداد يجب الاتصال بالعميل وأقناعه بالسداد أو اتخاذ اجراءات قانونية اذا اقتضى الامر
- في حالة عدم المقدرة على السداد (التعسر) يمكن للبنك ان يتخذ الاتي :
 - طلب القوائم المالية والموازنة النقدية للعميل وذلك للدراسة والتحليل ومن ثم اعطاء المشورة لتصحيح الأوضاع
 - تأجيل أقساط القرض والفوائد وتقديم قروض اضافية
 - اقتراح إعلان افلاس العميل

대한민국 정부 발행
1954년 10월 10일 창간호

조선민주주의인민공화국

조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국

조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국

조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국



조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국

조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국

조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국

조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국



조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국
조선민주주의인민공화국

مع السلامة

سياسات الاستثمار في الأوراق المالية

- طبيعة الاستثمار في الأوراق المالية
- الأوراق المالية ذات الجاذبية للبنوك التجارية
- السياسات الرئيسية للاستثمار في الأوراق المالية
- تقييم الاستثمار في الأوراق المالية

طبيعة الاستثمار في الأوراق المالية

- مفهوم الأوراق المالية
- الاختلاف بين الأوراق المالية والقروض
- الاختلاف بين الأسهم العادية والسندات

مفهوم الاوراق المالية

يقصد بالاوراق المالية الاسهم والسندات (بما فيها اذونات الخزانه وشهادات الايداع القابلة للتداول)

الاختلاف بين الاوراق المالية والقروض

- 1- طبيعة التعاقد
- 2- مكونات العائد
- 3- مخاطر التسويق
- 4- هدف الاستثمار

الاختلاف بين الاسهم العادية والسندات

- 1-مدى استقرار العائد
- 2- مخاطر انخفاض القيمة السوقية
- 3- مخاطر الافلاس

الأوراق المالية ذات الجاذبية للبنوك التجارية

- 1- الصكوك التي تصدرها الحكومة (السندات وأذونات الخزينة)
تفضل البنوك هذا النوع من الأوراق المالية لمجموعة من الأسباب
منها :

*- مخاطر عدم القدرة على السداد قليلة

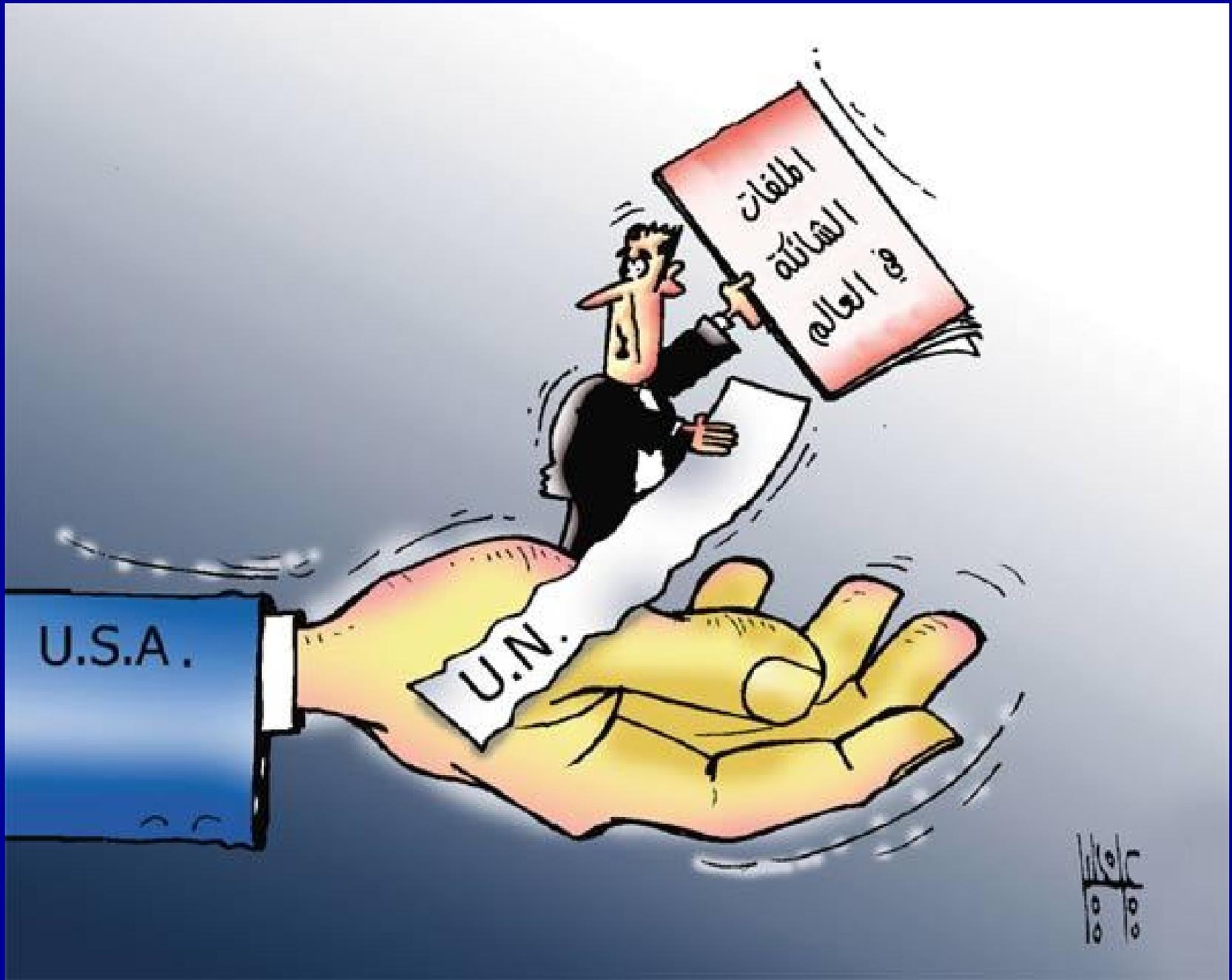
*- لها تواريخ استحقاق مختلفة

*- يسهل التصرف فيها بالبيع قبل تاريخ الاستحقاق ودون التعرض
لخسائر رأسمالية

*- إحتمال ان يكون العائد المتولد عنها معفي من الضريبة

*- يمكن استخدامها كرهن لودائع الحكومة

- 2- أسهم رأس مال البنك المركزي
- 4 - شهادات الأيداع القابلة للتداول
- 5- الأوراق التي تصدرها الشركات





© 2000
S. K.

السياسات الرئيسية للاستثمار في الاوراق المالية

- 1- مدى إمكانية استخدام الاوراق المالية كرهونات
- 2- تحديد المستوى المقبول من المخاطر :
يتوقف حجم الخاطر التي يتحملها البنك على الاتي :
 - * مدى قوة الطلب على القروض
 - * نسبة راس المال الى الاصول الخطرة
 - * مدى توفر الخبرات لدى البنك
- 3- نطاق التنويع
- 4- العائد المطلوب على الاستثمار
- 5- الاوراق المالية المعفاه من الضريبة وغير المعفاه منها

- 6- هيكل اتخاذ القرارات
- 7- التنسيق بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة
- 8- تاريخ الاستحقاق

يتوقف قرار البنك بشأن تاريخ الاستحقاق على الآتي:

أ- مدى توفر أفراد ذات خبرات ومهارات بالبنك

ب- الاتجاهات العامة لأسعار الفائدة

* نظرية تفضيل السيولة

* نظرية السوق المنفصلة (المقسمة)

* نظرية التوقعات

9- التحكم في المخاطر :

أ- مخاطر الرفع المالي

ب- مخاطر مستوى جودة الأوراق المالية

مع السلامة

Mutual Funds صناديق الاستثمار

- مفهوم صناديق الاستثمار
- من الذي يقوم بإنشاء صناديق الاستثمار؟؟
- انواع صناديق الاستثمار
- مزايا صناديق الاستثمار
- تقييم أداء صناديق الاستثمار

مفهوم صندوق الاستثمار

1. صندوق الاستثمار هو مؤسسة مالية في شكل شركة مساهمة عامة او وحدة تنظيمية مستقلة محاسبيا وماليا عن المؤسسة التي تنشئه وتستثمر امواله في تشكيلة متنوعة من الاصول والاوراق المالية المتداولة في سوق الاوراق المالية ويصدر في مقابلها اسهم او وثائق (صكوك) تباع للجمهور
- 2 - الصندوق الاستثماري هو تجميع لموارد مالية عن طريق الاكتتاب العام يتم استثمارها في تشكيلة متنوعة من الاصول والاوراق المالية وهي ذات اجال وأهداف مختلفة لتناسب اهداف ورغبات المستثمرين
- 3- الصندوق الاستثماري هو وعاء مالي لتجميع مدخرات الافراد واستثمارها في الاوراق المالية من خلال جهة ذات خبره في إدارة محافظ الاوراق المالية (portfolio) وفقا لرغبات المستثمرين واحتياجاتهم ودرجة تقبلهم للمخاطر

من الذي يقوم بإنشاء صناديق الاستثمار؟

- شركات الاستثمار
- بنوك الاستثمار
- المصارف التجارية
- شركات التأمين
- الحكومة (وزارة المالية والتي تمثلها شركة السودان للخدمات المالية)

الذي يقوم بإنشاء الصندوق يسمى بمدير الصندوق

انواع أو تصنيفات صناديق الاستثمار:

- تصنيف الصناديق وفقا لامكانية زيادة اصداراتها من الوثائق أو الاسهم
- تصنيف الصناديق وفقا لتوقيت دفع الرسوم
- تصنيف الصناديق وفقا لمكوناتها (التشكيلة)
- تصنيف الصناديق وفقا لهدف الصندوق

تصنيف الصناديق وفقا لامكانية زيادة اصداراتها من الوثائق

● صناديق الاستثمار ذات النهايات المغلقة closed –end Funds

● صناديق الاستثمار ذات النهايات المفتوحة open –end Funds

صناديق الاستثمار ذات النهايات المغلقة closed –end Funds وهي التي تتميز بالاتي :

- * عدد الاسهم او الصكوك او الوثائق المكون لرأسمالها ثابت
- * لا تعيد شراء اسهمها إذا ما رغب حاملها من التخلص منها ولكنه يمكنه بيعها في سوق الاوراق الماليه
- * يمكنها اصدار سندات واسهم ممتازه
- الفوائد والتوزيعات والارباح الرأسمالية يتم توزيعها بالكامل على حملة الاسهم او الوثائق
- * لا يوجد تاريخ محدد مسبق لانقضاء الصندوق

للاسهم قيمة سوقية وقيمه صافيه فالقيمة السوقية هي التي يباع بها في سوق الاوراق المالية أما القيمة اما القيمة الصافية هي التي ينشر بها السهم في الجرائد wall street journal و يتم حساب القيمة الصافية كالآتي

قيمة الاصل الصافيه = القيمة السوقيه للاصل – القيمة الدفترية للخصوم

عدد الاسهم العاديه المكونه لراسمال الصندوق

اما اذا كانت هنالك اسهم ممتازه فان قيمة الاصل الصافية =

القيمة السوقيه للاصل – القيمة الدفترية للخصوم- القيمة السوقيه للاسهم الممتازه

عدد الاسهم العاديه المكونه لراسمال الصندوق

*** اما معدل العائد على الاستثمار في صندوق الاستثمار ذات النهاية المغلقة من وجهة نظر المستثمر

معدل العائد = قيمة الاصل الصافيه في نهاية المدة – قيمة الاصل الصافية في بداية المده + التوزيعات

قيمة الاصل الصافيه في بداية المده

صناديق الاستثمار ذات النهايات المفتوحة open –end Funds وهي التي تتميز بالاتي :

- عدد الاسهم او الصكوك او الوثائق المكون لرأسمالها غير محدد إذ انه يجوز اصدار وبيع المزيد من الوثائق
- يجوز لها إعادة شراء ما سبق ان اصدرته من أسهم ولكن لا تتداول اسهمها في سوق الاوراق المالية وبالتالي ليس لها قيمة سوقية
- لايجوز لها اصدار سندات

السعر الذي يشتري به السهم أو الوثيقة يساوي قيمة الاصل الصافية أما سعر البيع يساوي قيمة الاصل الصافية مضافا اليها مصروفات الشراء ان وجدت .
ويتم حساب قيمة الاصل الصافيه بنفس المعادله السابقه (صناديق المغلغة) غير ان القيمه السوقية هي القيمة السوقية للاوراق الماليه التي يشتمل عليها الصندوق لحظة ابرام صفقة البيع او الاسترداد

مقارنة بين الصناديق المغلقة والمفتوحة

مفتوح	مغلق	اساس التفرقة
متغير	ثابت	عدد الوثائق
في الصندوق	في السوق	التداول
أقل	أعلى	الربحيه
أعلى	اقل	السيولة

تصنيف الصناديق وفقا لتوقيت دفع الرسوم

يمكن تصنيف الصناديق ذات النهايات المفتوحة الى :

- 1- صناديق تدفع فيها رسوم الشراء في بداية التعامل (عند الشراء)
- 2- صناديق لا تتطلب دفع رسوم في البدايه غير انها تتطلب دفع رسوم عند الاسترداد
- 3 صناديق يدفع فيها جزء من الرسوم في البداية والجزء الاخر عند الاسترداد

أن توقيت دفع الرسوم سوف يؤثر على سعر العرض وسعر الاسترداد كما يلي :

1- إذا كانت رسوم الشراء تدفع في البداية فإن سعر العرض الذي يجب ان يدفعه المشتري يتمثل في قيمة الاصل الصافية مضافا اليها رسوم الشراء اما في حالة الاسترداد فلن يدفع اى رسوم وبالتالي يحصل على قيمة الاصل الصافية

2- اذا كانت الرسوم تدفع عند الاسترداد فسوف يكون سعر العرض الذي يجب ان يدفعه المشتري مساويا لقيمة الاصل الصافية اما في حالة الاسترداد فسوف يحصل المستثمر على قيمة الاصل الصافية مطروحا منها رسوم الاسترداد

تصنيف الصاديق وفقا لمكوناتها (التشكيلة)

- صناديق الاسهم العادية common stock funds
- صناديق السندات Bond funds
- الصناديق المتوازنة balanced funds
- صناديق سوق النقد Money market funds

تصنيف الصناديق وفقا لهدف الصندوق

- صناديق النمو growth funds
- صناديق الدخل income funds
- صناديق الدخل والنمو partially income partially growth
- صناديق ادارة الضريبة tax management funds
- الصناديق ذات الاهداف المزدوجة dual funds

مزايا صناديق الاستثمار

- الاستفادة بخبرات الادارة المحترفة
- التنويع الجيد (الكفاء)
- المرونة والملائمة
- السيولة
- تنشيط حركة اسواق رأس المال
- المحافظة على العائد والمخاطرة
- إدارة حساب العميل

تقييم أداء صناديق الاستثمار

يمكن تقييم أداء صناديق الاستثمار بواسطة الآتي :

1- الأسلوب البسيط

2- الأسلوب المزدوج

3- جوانب أخرى يجب مراعاتها في قياس الأداء

الاسلوب البسيط

هو اسلوب يناسب المستثمر العادي ويركز على حساب العائد على الاستثمار في الاموال المستثمرة في الصندوق. ويتم حسابه كالاتي

$$\frac{(ق-1)ق + ر + ى}{ق}$$

معدل العائد على الاستثمار =

ق=قيمة الاصل في بداية المدة

ق 1=قيمة الاصل في نهاية المدة

ر= الارباح الايرادية الموزعه

ى= الارباح الرأسمالية الموزعه

2- الاسلوب المزدوج:

هو اسلوب يأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة ومن ابرزها:

1- مقياس شارب

2-مقياس ترينور

مقياس شارب Sharpe's Index

قدم وليم شارب مؤشرا لقياس أداء صناديق الاستثمار يطلق عليه نسبة

المكافأة الى التقلب (المخاطر) Reward to-Variability Ratio (R/V)

ويتم حسابه كالاتي :

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{ط - ل}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

ط = متوسط معدل العائد على الاستثمار

ل = متوسط معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر

• الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار (المخاطر الكلية)

• +++ كلما كانت قيمة المؤشر اعلى كلما أداء الصندوق أفضل لانه يعني عائد اعلى لكل وحدة من وحدات المخاطر

مقياس ترينور Treynor's Index

يقوم مقياس ترينور على فكرة ان المستثمر يمكنه من خلال عملية تنويع الاستثمارات التخلص من المخاطر الخاصة او الغير منتظمة وتتبقى فقط المخاطر المنتظمة :

$$\frac{\text{ط - ل}}{\text{تا}}$$

= قيمة المؤشر

تا = معامل بيتا لتشكيلة الاوراق المالية التي يتكون منها الصندوق

3 - جوانب أخرى يجب مراعاتها عند قياس اداء صناديق الاستثمار

- المحافظة على مستوى المخاطر
- قياس مستوى التنويع
- قياس متوسط معدل العائد
- قياس التكاليف

الأسواق المالية Financial Markets

التعريف:

الأسواق المالية هي الأسواق التي يتم فيها إصدار وتداول الأصول المالية (الأوراق المالية)

أنواع أو تصنيفات الاسواق المالية :

- 1- تصنيف الاسواق المالية على أساس فترة استحقاق الاوراق المالية المتداولة فيها
- 2- تصنيف الاسواق المالية على حسب مراحل اصدار الاوراق المالية المتداولة فيها
- 3- تصنيف الاسواق المالية من حيث المكان الذي تداول فيه الاوراق المالية

1- تصنيف الاسواق المالية على أساس فترة استحقاق الاوراق المالية المتداولة فيها

- أ- أسواق النقد
- ب- أسواق رأس المال

أ- أسواق النقد

- هي أسواق المال التي يتم فيها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز فترة استحقاقها سنة واحدة .
- ومن الأدوات المالية المتداولة في سوق النقد الآتي:
- أدونات الخزانة
- شهادات الأيداع القابلة للتداول
- الأوراق التجارية
- القبولات المصرفية
- قروض فائض الاحتياطي القانوني
- اتفاقيات إعادة الشراء

ب- أسواق رأس المال

• أسواق رأس المال هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تزيد فترة استحقاقها عن سنة

تصنف أسواق رأس المال إلى أسواق حاضرة واجلة (أسواق العقود المستقبلية)

الأدوات المالية المتداولة في أسواق رأس المال:

* السندات بأنواعها المختلفة

* الأسهم بأنواعها المختلفة

2- تصنيف الاسواق المالية على حسب مراحل اصدار الاوراق المالية المتداولة فيها

• 1- السوق الاولى :

يختص هذا السوق بالتعامل في الاصدارات الجديدة أي تباع فيه
الاوراق المالية التي تصدر لأول مرة

2- السوق الثانوية (سوق التداول)

وهو السوق الذي تتداول فيه الاوراق المالية بعد اصدارها من
خلال السوق الاولي (يختص هذا السوق بالتعامل في
الاوراق المالية التي تم اصدارها من قبل)

3- تصنيف الاسواق المالية من حيث المكان الذي تداول فيه الاوراق المالية

- 1- الاسواق المنتظمة (البورصة): هي المكان الذي يلتقي فيه مشترو وبائعي الاوراق المالية اما وجهه لوجه او عبر وكلائهم
- 2- الاسواق غير المنتظمة (السوق الموازي) : هو الذي تتم فيه المعاملات خارج البورصة عن طريق السماسرة . ولا يوجد مكان محدد لاجراء المعاملات ولكنها تتم عبر شبكة اتصالات قوية
- * تتعامل الاسواق غير المنتظمة في الاوراق المالية غير المقيدة في السوق المنتظمة

• 3- السوق الثالث : هو قطاع من السوق غير المنتظم ولكن يتم التعامل فيه من خلال أعضاء من بيوت السمسره خارج أعضاء السوق المنتظم

• 4- السوق الرابع : هو يشبه السوق الثالث غير ان التعامل يتم عن طريق الاتصال المباشر بين المؤسسات الاستثمارية الكبيره (وحدات العجز) وبين الافراد الاغنياء (وحدات الادخار) دون حاجة لبيوت السمسره

سوق الخرطوم للاوراق المالية

Khartoum Stock Exchange (KSE)

نشأة وتطور سوق الخرطوم

- بدأ التفكير في انشاء سوق للاوراق المالية عام 1962
- تم إجازة قانون سوق للاوراق المالية من قبل مجلس الشعب عام 1982
- بدأت الخطوات الجادة لانشاء السوق في ظل سياسة التحرير الاقتصادي (1990-1993) حيث تم تأسيس هيئة الاسواق المالية عام 1992
- في عام 1994 أجاز المجلس الوطني قانون سوق الاوراق المالية
- بدأ العمل في السوق الاولى في العاشر من اكتوبر 1994
- يناير 1995 تم افتتاح السوق الثانوية
- 1999 بدأ العمل بنظام السوق الموازي
-

أهداف سوق الخرطوم للاوراق المالية

- تنظيم ومراقبة إصدار الاوراق والتعامل بها بيعا وشراء
- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين بما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني
- العمل على توسيع الملكية الخاصة للأصول الانتاجية في الاقتصاد الوطني
- توفير كافة العوامل التي تساعد على تسهيل وسرعة تسهيل الاموال المستثمر في الاوراق المالية بما يخدم رغبات المستثمرين

الاوراق المالية المتداولة في سوق الخرطوم للاوراق المالية :

- الاسهم : ويقصد بها اسهم شركات المساهمة العامة وهي الشركات التي يطرح مالا يقل عن 25% من رأسمالها للاكتتاب العام
- صكوك صناديق الاستثمار
- شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)
- صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)

هي عبار عن صكوك تقوم على اساس شرعي تصدرها وزارة المالية نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية ومنافذ اخرى

** يمثل الصك نصيبا من صافي حقوق الملكية في بعض المؤسسات والشركات المملوكة كليا او جزئيا للدولة

** تتيح الشهادة مشاركة الحكومة في الارباح التي تتحقق من أعمال مجموع الشركات التي تكون الصندوق

اهداف شهادات شهامة :

- ادارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي (عمليات السوق المفتوحة)
- تغطية جزء من عجز الموازنة العامة الذي كان يغطي بواسطة طباعة النقود
- تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري بين الجمهور
- خلق اوراق مالية اسلامية

مميزات شهامة :

- شرعية
- ذات مخاطر متدنية
- ذات ربحية عالية مقارنة باوجهة الاستثمارات الاخرى
- تستخدم كضمان من الدرجة الاولى للتمويل الممنوح بواسطة الجهاز المصرفي
- سريعة التسييل
- يمكن استخدامها في تسوية المعاملات المالية كوسيلة دفع مضمونة السداد

صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

هي عبار عن صكوك تقوم على اساس شرعي تصدرها وزارة المالية نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية ومنافذ اخرى

** يمثل الصك وثيقة ذات قيمة اسمية تتيح لحاملها المشاركة في تمويل اصول حكومية عن طريق عقود (الاجارة - المرابحة - الاستصناع - السلم - الخ
***اجالها اكثر من عام

اهداف صكوك الاستثمار الحكومية

- تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمار
- ادارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي
- تمويل الصرف على مشاريع التنمية
- تطوير اسواق راس المال
- تقليل الاثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل في شكل سلع وخدمات

